مقارنة زمانية حتى يلزم من جواز المقارنة الزمانية تركب
مذهبهم وبانا كل فعل اى لا يقولون بان كل فعل يجب ان يكون
بقدرة سابقة عليه اى الفعل حتى يمتنع حدوث الفعل فى
زمان حدوث القدرة مقرونة بجميع الشرائط لوجود الفعل
حاصل هذا الكلام ان قال انا نختار القسم الاول من الترديد
وهو ان وجود الفعل بالقدرة جائز فى الحالة الاولى ولكن
لانسلم انه يلزم ترك مذهبهم لانا القائلين بكون الاستطاعة قبل
الفعل لا يقولون بامتناع المقارنة الزمانية ولا يقولون بان
كل فعل ولما استدل القائلون اى المعتزلة بكون الاستطاعة
قبل الفعل بان التكليف اى الامر حاصل قبل الفعل ضرورة
ان الفعل الكافر مكلف اى مامور بالايمان وتارك الصلوة
مكلف بها اى الصلوة بعد دخول الوقت ولو لم يكن الاستطاعة
محققة اى حقيقة الخ يوجد بها الفعل لزم تكليف العاجز
وهو الشئ باثبات ذلك الشئ وهو بط اشارة الى جواب
لما يجب ان يكون القدرة سابقة عليه حتى يلزم ترك المذهب
بجواز وجود الفعل بالقدرة فى الحالة الاولى بل يقولون
ان القدرة يجوز ان يكون مع الفعل وقبله ولانه يجوز ان يمنع

الفعل

العقل هذا جواب للشق الثانى مع الترديد فى الحالة الاولى
لانتفاء الشرط او وجود مانع عن فعل ويجب الفعل فى الثانية
لتمام الشرائط مع ان القدرة التى هى صفة القادر فى الحالين
اى فى الحالة الاولى والثانية على السواء حاصل هذا الكلام
ان يقال انا وجود الفعل ممتنع فى الحالة الاولى ولكن لانسلم
لزوم التحكم والترجيح بلا مرجح لانه يجوز ان يمتنع الفعل
فى الحالة الاولى الخ ومن ههنا اى من اجل جواز امتناع الحالة
الاولى لانتفاء شرط وارتفاع المانع مع بقاء القدرة فى
الحالتين ذهب بعضهم الى انه اذا اريد بالاستطاعة القدرة
المجتمعة بجميع شرائط التاثير وارتفاع الموانع فالحق انها
مع الفعل والا اى وان لم يرد بها القدرة المجتمعة لشرائط
المذكورة بل اريد القوة القضائية التى اذا انضم اليها
ارادة شئ حصل ذلك الشئ فقبله اى قبل ذلك الشئ
قياسا على سائر القوى الحيوانية المخلوقة مع الحيوان
ولان الوجدان الشاهد بثبوت القدرة فيما شاهد بلا مرجح
وثبوتها اى وقت يريد الحركة وقيل لانا جزء العلة وجزء ما
متقدم على المعلول فلنا جزء العلة انما يجب القسم المتقدم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)